**منظمة التعاون الإسلامي**

*OIC/CG-YEMEN/2018/FC.FINAL*

# البيان الختامي
# لاجتماع مجموعة الاتصال المعنية بالوضع في اليمن

**جدة، المملكة العربية السعودية**

**1439/5/4هـ، الموافق 21 يناير 2018م**

**البيان الختامي**

**لاجتماع مجموعة الاتصال المعنية بالوضع في اليمن**

**جدة، المملكة العربية السعودية**

**1439/5/4هـ، الموافق 21 يناير 2018م**

1- عقدت مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالوضع في اليمن اجتماعاً على هامش الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بتاريخ 21 يناير 2018 بمدينة جدة-المملكة العربية السعودية برئاسة معالي الأمين العام الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين.

2- **جدد** الاجتماع التأكيد على التزامه القوي بالوقوف مع وحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف والتضامن مع الشعب اليمني وما يطمح إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتنمية شاملة.

3- **أكد** الاجتماع على تأييده ودعمه المتواصل للشرعية الدستورية في اليمن التي يمثلها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، ولجهوده الوطنية التي يبذلها لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي لليمن واستئناف العملية السياسية للوصول إلى حل سياسي قائم على التنفيذ التام لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، والمرتكز على قرارات الشرعية الدولية، وبالأخص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216(2015).

4- أشاد الاجتماع بالدور الذي تؤديه دول التحالف العربي وجميع الدول العربية والاسلامية في تقديم الدعم للقيادة الشرعية في اليمن والشعب اليمنى ومساندة الحل السلمي وإعادة إعمار **اليمن**، وحث الاجتماع الدول الأعضاء في المنظمة لتكثيف وتنسيق جهودها من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية ودعم السلطات الشرعية للدولة، وتقديم مزيد من المساعدات الإنسانية والإنمائية.

5- أكد الاجتماع الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لا سيما القرار 2201(2015) الذي يدعم الشرعية الدستورية في اليمن، ويدين ويعاقب كل من يعيق العملية السياسية

أو إفشالها وفرض عقوبات عليهم، وقرار مجلس الأمن 2216(2015) الذي دعا الحوثيين، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، وقرار حظر توريد الأسلحة إليهم، وكذا القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعان لدول الخليج العربية.

6- أدان الاجتماع جميع الانتهاكات التي ترتكبها القوات الانقلابية والمتمثلة في حملة الاعتقالات والاغتيالات وتجنيد الأطفال والزج بهم في ميادين القتال وحصار المدن ومنع وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين ونهب الأموال والإصرار على استمرار العمليات العسكرية داخل اليمن وعبر الحدود وتهديد حركة النقل والملاحة في الممرات والمياه الإقليمية والدولية وغيرها من جرائم الحرب التي يعاقب عليها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية.

7- ندد الاجتماع وبشدة بالأعمال العسكرية لميليشيات الحوثي على الحدود اليمنية-السعودية والقصف الذي يستهدف المنشآت والمواطنين داخل الأراضي السعودية، وإطلاق الصواريخ الباليستية على المملكة العربية السعودية، معتبراً ذلك عدواناً سافراً على الأراضي السعودية وتهديداً للأمن والسلم والاستقرار الإقليمي.

8- أكد الاجتماع على ضرورة مواصلة العمل المشترك والدؤوب حتى لا يتحول اليمن إلى ملاذٍ لجماعات العنف والتنظيمات الإرهابية ومصدرٍ لتهديد أمن الدول المجاورة واستقرارها واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك.

9- أكد الاجتماع دعمه لجهود المبعوث الدولي للأمم المتحدة المعني بإيجاد حل سياسي للأزمة في اليمن وتجنيب البلاد مزيداً من التحارب والدمار، ودعاه الى مواصلة جهوده واتصالاته مع كافة الأطراف والقوى والأحزاب السياسية اليمنية للجلوس إلى طاولة المفاوضات في إطار المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2014، وإعلان الرياض 2015، وقرار مجلس الأمن الدولي 2216 (2015).

10- دعا الاجتماع المنظمة لمواصلة التنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة ومنظمة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر المانحين لإعادة اعمار اليمن بغية تعبئة الموارد العاجلة المطلوبة لمعالجة الوضع الحرج وتوفير المتطلبات المرحلية بالتنسيق مع الحكومة اليمنية والشركاء الإقليميين والدوليين بما في ذلك مركز خادم الحرمين الشريفين للإغاثة والأعمال الإنسانية، والأمم المتحدة ووكالتها الإنسانية والإنمائية. من خلال آلية تنسيق العمل الإنساني في المنظمة،

11- رحب الاجتماع بنتائج مؤتمر المانحين في جنيف بتاريخ 25 مايو 2017، وأعرب عن شكره وتقديره لما قدمته الدول الأعضاء من دعم لليمن في شتى المجالات وخاصة تقديم المساعدات الإنسانية وجهود اعمار اليمن، ودعا جميع الدول الأعضاء الى الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والأمني والاقتصادي والمالي للحكومة اليمنية لمواجهة التحديات الإنسانية وجهود إعادة الاعمار في البلاد.

12- أشاد الاجتماع بمبادرة خادم الحرمين الشريفين بدعم البنك المركزي اليمنى بملغ ملياري دولار بهدف تعزيز الاقتصاد اليمنى ورفع المعاناة عن الشعب اليمنى.

13- أشاد الاجتماع بدور دولة الكويت لاستضافتها مباحثات السلام اليمينة على مدى أكثر من ثلاثة أشهر برعاية الأمم المتحدة وتبرعها بمبلغ 100 مليون دولار أمام اجتماع المانحين في أبريل 2016، وكذلك الدور الحيوي للجمعيات الخيرية الكويتية والتي تصب في مصلحة وحدة اليمن واستقراره.

14- دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى توفير الدعم المالي والإنساني لمكتب المنظمة في اليمن حتى يتمكن من استئناف جهوده الإنسانية.

15- جدد الاجتماع ترحيبه بعرض الجمهورية التركية استضافة الاجتماع القادم لفريق الاتصال المعنى باليمن في تركيا.

---